مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٦١**

الأربعاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوماكوف
	إستونيا	السيد ليباند
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيد هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

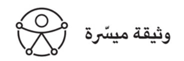
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-25344 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة أماني قدور، المديرة الإقليمية لمنظمة "سوريا للإغاثة والتنمية".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): عدت الأسبوع الماضي من زيارة إلى سورية ولبنان وتركيا – أول بعثة لي إلى المنطقة بصفتي الجديدة. لقد أتاحت لي هذه الزيارة فرصة لإجراء مناقشات صريحة وبناءة، بما في ذلك في دمشق مع وزير الخارجية، فيصل المقداد، ونائب وزير الخارجية، بشار الجعفري، وفي أنقرة مع المتحدث باسم الرئاسة، إبراهيم كالين، ونائب وزير الخارجية.

إن استنتاجي الأساسي من زيارتي هو أن الاحتياجات الإنسانية في سورية أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى، كما قال لي العديد من الناس، على الرغم من أننا نادرا ما نقرأ عن ذلك بصورة في الصفحات الأولى من الصحف. وتفيد آخر التقييمات أن الأمر كذلك. وكما ذكرتني السلطات في دمشق، فإن ما يقدر بنحو ١٣,٤ مليون شخص في جميع أنحاء سورية يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بالعام الماضي وأعلى زيادة منذ عام ٢٠١٧. وكما ستقول السيدة قدور بالتأكيد، فإن الواقع المعاش في سورية أفدح مما يمكن أن تصفه الأرقام.

وخلال الفترة التي قضيتها في سورية، أتاحت لي زيارتي إلى حلب لمحة مباشرة عن الحالة هناك. فقد تحدثت مع النساء والرجال والأطفال عن الآثار البالغة لأكثر من ١٠ سنوات من النزاع. وطلب الأطفال المساعدة في التعلم وتلقي الرعاية الصحية والوقود للبقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء المقبل. وتحدثت النساء اللواتي يرأسن أسرا معيشية عن التحديات التي يواجهنها في العثور على دخل لأسرهن من أجل البقاء على قيد الحياة. وما من امرأة منهن تقريبا تتوفر على دخل.

وبفضل منظمة من المنظمات غير الحكومية السورية، يدعمها الصندوق الإنساني السوري، تقدم عيادة تقع على مقربة من المناطق التي زرتها الرعاية المنقذة للحياة، بما في ذلك للأطفال المصابين بالسرطان. والتقيت صبيا صغيرا يعاني من تلك المحنة الرهيبة تحديدا. وتوفر هذه العيادة الرعاية على الرغم من محدودية مواردها من الكهرباء والمياه الجارية والأدوية. ويضطر المرضى وأسرهم السفر من ضواحي مدينة حلب، التي زرتها، لتلقي العلاج، على افتراض أنه متاح أصلا.

إن الأمهات والآباء والأخوات والإخوة يقاسون – وقد تحدثوا معي فعلا عن هذا الأمر – بسبب انفصالهم عن أفراد أسرهم الذين يوجد الكثير منهم على الخطوط الأمامية القريبة. وتعيش الأسر في حسرة يومية بسبب انعدام الوثائق وإمكانية المرور الآمن والضمانات الأمنية، مما يحول دون جمع شمل الأسر .

كما تم إطلاعي في تلك المناقشات على أزمة المياه التي طال أمدها والتي تؤثر على أجزاء كثيرة من سورية. وقد أثارتها معي السلطات السورية والتركية في دمشق وحلب وأنقرة وأنطاكيا على حد سواء. إن الناس ببساطة ليس لديهم مياه نظيفة. ويؤثر عدم الحصول على المياه الآمنة تأثيرا غير متناسب على الصحة العامة للنساء والفتيات وعلى صحتهن الإنجابية.

إن حق الإنسان في الماء يجيز لكل فرد الحصول على كمية من الماء المأمونة والمقبولة والميسورة التكلفة. فالآليات التي أنشئت

على مر السنين لإدارة المسائل المتعلقة بالمياه العابرة للحدود لم تعد مستدامة، وهذا المأزق يجب إزالته. ويمكن لأعضاء المجلس أن يروا عواقب هذا الأمر. ويؤدي نقص المياه إلى نقص الكهرباء، مما يؤدي إلى انعدام التعليم والصعوبات في العيادات. ويمكن للأعضاء أن يروا سلسلة من عواقب هذه المشكلة، التي تتأثر أيضا بتغير المناخ. وكما ذكرت لجميع الذين قابلتهم، ينبغي أن نعمل معا لإيجاد حل متفق عليه لتلك المشكلة بالذات.

ولا يزال المانحون أسخياء في دعمهم لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية، التي تبلغ قيمتها ٤,٢ بليون دولار سنويا، وهي أكبر وأغلى خطة في جميع أنحاء العالم. وليس لدي أي شك بشأن أساس الاحتياجات ولكن ألاحظ أيضا الكمية المطلوبة. وبطبيعة الحال، فإن الاحتياجات الإنسانية تفوق الموارد المتاحة بصورة مأساوية. ولم يمول سوى ٢٧ في المائة من الاستجابة. وما يزيد قليلا عن ربع المحتاجين في سورية لديهم فرصة لتلبية احتياجاتهم من خلال تلك العملية الإنسانية. وحتى لو زاد هذا المجموع في الأشهر المقبلة بسبب استجابة وسخاء المانحين – وآمل أن يزداد – فإن التمويل لا يواكب الاحتياجات المتزايدة للسوريين. وهذا واقع جوهري وموضوعي.

والمجتمعات المحلية التي التقيت بها مصممة، على غرار مجتمعات محلية في أماكن أخرى، على استئناف حياتها. بيد أنها بحاجة ماسة إلى دعم الإنعاش المبكر للقيام بذلك. فالأطفال يريدون التعلم والأسر تريد أن تزدهر. والشباب يريدون العمل. إنهم يريدون الدعم، شأنهم في ذلك شأن الناس في كل مكان آخر في العالم، لشق طريقهم بكرامة نحو مستقبل أفضل. وزيادة الاستثمار في أنشطة المرونة سبيل هام – وأحد السبل القليلة – للقيام بذلك. وبعبارة أخرى، فإن عدم الاستثمار في أنشطة القدرة على الصمود سيؤدي حتما إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وزيادة التوترات.

وكما رأيت، فإن برامج الإنعاش المبكر وسبل العيش تشكل بالفعل جزءا أساسيا من الاستجابة الإنسانية في سورية، وقد كانت موضوع مناقشات في المجلس مؤخرا. وتقوم الأمم المتحدة وشركاؤها، وربما شركاؤها على وجه الخصوص، بمساعدة الطلاب على الحصول على مياه الشرب في مدارسهم، والأسر المشردة على تحمل تكاليف إقامة أكثر استدامة، والمزارعين على زراعة حقولهم من جديد والتركيز على سبل عيشهم. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لوضع الناس في سورية على مسار الانتعاش. وهذا هو الجزء الرئيسي من استنتاجاتي بعد الزيارة.

ويتعين على الأمم المتحدة وشركائها تصميم برامج جديدة. ويتعين على السلطات أن تيسر المزيد من الأنشطة، ونحن بحاجة إلى أن يزيد المانحون الاستثمار في الانتعاش المبكر. وأود أن أضيف أن الانتعاش المبكر يمثل نحو ١٠ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية الشاملة، وأنه ينبغي زيادة هذه النسبة إذا أريد توفير إمكانية الوصول الضروري إلى الخدمات الأساسية. وينبغي أن تستند هذه الأنشطة إلى الاحتياجات المقدرة والموضوعية وينبغي أن تكون إضافة إلى جهود الإغاثة الجارية والتي تمس الحاجة إليها. إنها ليست مسألة إما هذا أو ذاك، بل كلاهما معاً. لقد أخبرني الكثير من الأشخاص الذين تحدثت إليهم – بما في ذلك الأسر السورية، بالطبع، وكذلك الأشخاص في دوائر العمل الإنساني الذين كانوا هناك على مدى السنوات العشر الماضية – أن احتياجاتهم لم تكن قط أكبر أو أكثر إلحاحاً. إن الاعتماد على الذات هو أفضل وسيلة لمساعدة الشعب السوري على استعادة الشعور بالمستقبل في سورية، على الرغم من العديد من القضايا الأخرى التي لا بدّ من أنها تلقي بظلالها على تلك الرؤية.

لقد عدت من سورية بأخبار إيجابية. فأثناء وجودي في حلب، أكمل برنامج الأغذية العالمي أول عملية عبر خطوط التماس، وأنا متأكد من أن المجلس على علم بذلك، في شمال غربي سورية منذ عام ٢٠١٧ – قبل أربع سنوات. نقلت العملية حصصاً غذائية لنحو ٥٠ ألف شخص محتاج إلى مستودع في إدلب بشمال غربي سورية. وقد كنت في حلب بالصدفة في ذلك اليوم، والتقيت بموظف في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصف لي التوتر على جانبي خط المواجهة عندما عبرت تلك الشاحنات الأولى من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، عبر

المنطقة الفاصلة، إلى شمال غربي سورية. تطلبت تلك المهمة جهداً كبيراً وثقة وتفاوضاً. ومن المفجع أن ذلك كلف أيضاً جنديا سوريا حياته. فقد قتل بلغم أرضي عند نقطة التفتيش النهائية في العملية.

وأنا واثق بأن المجلس يشاركني في الإشادة بجميع الأطراف لاتخاذها تلك الخطوة الهامة. إن العملية العابرة لخطوط التماس، التي نوقشت كثيراً في المجلس، تظهر تصميم الأمم المتحدة وشركائنا على مساعدة المحتاجين من خلال جميع الطرائق الممكنة، دون ادخار أي جهد. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى المزيد. وينبغي توزيع إمدادات برنامج الأغذية العالمي وهي لا تكفي إلا لتغطية جزء صغير من الاحتياجات الغذائية الهائلة في شمال غربي سورية.

وعلاوة على ذلك، تبرز التحديات صعوبة نشر العمليات العابرة لخطوط التماس والواقع الجلي المتمثل في أن العمليات العابرة للحدود التي تتم انطلاقاً من تركيا لا تزال الطريقة الأكثر كفاءة وقابلية للتنبؤ للوصول إلى ملايين المحتاجين. ومع ذلك، تهدف الأمم المتحدة إلى البناء على عملية برنامج الأغذية العالمي وخبرته. ويجري التخطيط لعملية مشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس بهدف تقديم مساعدة أكثر تنوعاً للمحتاجين في شمال غربي سورية. ويسعدني أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن تلك العمليات في الشهر المقبل.

تزامنت زيارتي لدمشق، كما يعلم المجلس جيداً، أيضاً مع استمرار التوتر في جنوبي سورية، لا سيما حول حي درعا البلد. ناقشت هذه المسائل مع السلطات السورية وغيرها، فضلاً عن الحاجة إلى حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، وصالح أكثر من ٠٠٠ ٣٦ شخص شردوا بسبب الأعمال العدائية الأخيرة. ونرحب بالأخبار المتعلقة بالاتفاق الأخير. إن وقف إطلاق النار تطور هام، وسنحتاج إلى أن نرى كيف يتطور، ونأمل أن يكون بالطريقة الصحيحة. إن من المهم احترام شروط الاتفاق وأن استعادة وصول المساعدات الإنسانية، كما سمعنا، هي موضع ترحيب واستدامة.

استؤنف توزيع الأغذية في جميع أنحاء المحافظة هذا الأسبوع ودخلت المساعدات الطارئة إلى درعا البلد. وتفيد التقارير بأن معظم النازحين قد عادوا إلى المنطقة. لا أريد أن أقول ذلك دون أي إحساس بالمأساة التي أثرت على السكان في تلك المحافظة وفي درعا البلد في الأسابيع العديدة للأزمة التي خيّمت على حياتهم. ومن المقرر إجراء مزيد من التقييمات في الأيام المقبلة لتقييم الاحتياجات الإنسانية القائمة. وسنستخدم هذه التقييمات، بالطبع، لتوجيه جهود الإغاثة التي نبذلها في المستقبل.

إن استنتاجي بسيط جداً من الناحية الإنسانية. إن سورية عالقة في دوامة انحدار. وسيظل البلد مكاناً للمأساة ما دام النزاع مستمراً. وستستمر الحاجة والمعاناة في الازدياد على المدى القريب. لقد خرجتُ بالتزام واقتناع متجددين لتحديد طرق مستدامة وفاعلة للمساعدة وتطويرها والاستثمار فيها. وإنني أقر بتعقيد تلك المهمة وحساسيتها. هذا ما ندين به نحن والمجلس والبلدان الممثلة هنا للشعب السوري لأننا في الوقت الراهن لا نلبي احتياجات الشعب السوري الذي لا يزال يعاني. لا يزال مستقبل الأطفال الذين قابلتهم في ذلك الفصل الدراسي في حلب يكتنفه عدم اليقين. ومن واجبنا أن نجلب لهم شكلاً من أشكال المواساة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة قدّور.

السيدة قدّور (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على السماح لي بتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن مرة أخرى بعد إحاطتي السابقة قبل أكثر من عام (انظر S/2020/758). وأود أيضاً أن أشكر السيد غريفيث على إحاطته القوية وأن أهنئه على دوره الجديد بوصفه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

أنا هنا بالنيابة عن فريق مذهل يضم أكثر من ٠٠٠ ٢ عامل إغاثة في الميدان في سورية من منظمة سورية للإغاثة والتنمية، وكثير منهم يقدمون خدمات حيوية منقذة للحياة على مدى السنوات العشر الماضية. ومن خلال رسائلي اليوم، آمل أن أكون بمثابة وسيط بالنيابة عن عمال الإغاثة والعديد من المنظمات غير الحكومية البارزة الأخرى في سورية التي واصلت العمل في سياق يشبه الجحيم.

ولهذا السبب أريد أن أفتتح بياني باستكمال ما أكده السيد غريفيث في إحاطته، وهو أن احتياجات حماية السكان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل شاغل آخر نراه في شمال غربي سورية. وعلى وجه التحديد، شهدنا في الفترة الأخيرة تصعيداً في الأعمال العدائية التي أثرت على المدنيين وعمال الإغاثة أنفسهم، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على جبل الزاوية، حيث نزح السكان إلى مناطق أبعد شمالاً مثل سلقين وأطمة وسرمدا، من بين مناطق أخرى. ومع تقلص المساحة التي يمكن للناس أن يجدوا فيها الأمان من حيث أبسط منظور مادي، نشهد استمرار ارتفاع احتياجات الحماية الأخرى. ومع وجود هذا العدد الكبير من المقيمين في مخيمات مزدحمة وتجمعات سكانية مؤقتة أخرى، كما رأى السيد غريفيث وأنا متأكدة من ذلك، أصبحت المخاطر الأمنية هائلة.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق ببعض الفئات الأكثر ضعفاً، نشهد زيادة في العنف في هذه الأماكن المكتظة والتي تشهد منازعات، ولا سيما بالنسبة للنساء من حيث عنف العشير. كما شهدنا زيادة في حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين على وجه الخصوص. وإلى جانب التصدي لتلك الحوادث من وجهة نظر صحية، مثل الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب والدعم النفسي الفردي، وجدنا أن مجالات الخدمات الرئيسية الأخرى، مثل آليات مساءلة الجناة وتدابير الإسكان الآمن، لم تدمج بالكامل في الاحتياجات الفورية للسكان بالنظر إلى السياق المتقلب.

وبالمثل فإن استغلال الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال وعمالتهم، يزداد. وقد شهدنا مؤخراً زيادة في عدد الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات الذين أجبروا على العمل اليدوي الشاق في البناء وحتى التعدين. وتشكل ظروف العمل المتردية هذه مخاطر على البالغين، ناهيك عن الأطفال الذين جردوا من قدرتهم على حفظ ما يشبه الطفولة الطبيعية والآمنة، وتمتعهم بالحق في النمو الصحي. وقد شهدنا زيادة في حالات الانتحار، بما في ذلك بين الشباب بل والأطفال، الذين تغلغل النزاع في حياتهم كلها. إن الجو مشحون باليأس والقنوط.

ولا يستطيع العديد من الأطفال الذهاب إلى المدرسة، ويرجع ذلك جزئياً إلى استمرار النزوح ولكن ذلك يعود أيضاً إلى اليأس الاقتصادي في البلد ككل. ويجب على العديد من الأسر أن تتخذ قرارات صعبة للغاية للبقاء على قيد الحياة، وغالباً ما يتعلق الأمر بأطفالها، الذين يجب أن يعملوا من أجل إعالة أسرهم. وثمة عائق آخر حاسم يحول دون الوصول إلى المدرسة ويسبب التأخير في بدء العام الدراسي وهو مرض فيروس كورونا. إن نظام التعليم المشلول لا يملك ببساطة القدرة على الحفاظ على التعلم عن بعد أو حتى تسهيله بالطريقة التي يمكن للمرء أن يراها في بيئات أخرى أكثر استقراراً وتطوراً.

وهذا يقودني إلى إبداء ملاحظة أعم بخصوص حالة جائحة كوفيد-١٩ والاستجابة لها في سورية - حيث تم تطعيم أقل من ١,٥ في المائة من السكان، مقارنة بالولايات المتحدة التي تم فيها تطعيم أكثر من ٥٠ في المائة من السكان. وفي شمال غرب سورية، تتزايد الحالات بشكل كبير. وأَسِرة وحدة العناية المركزة في المستشفيات ممتلئة. وهناك نقص هائل في اللقاحات وتأخير في بدء التطعيم، حيث لم يتم حتى الآن تسليم أي لقاحات في بعض المناطق، كما هو الحال في رأس العين وتل أبيض. وهناك مناطق أخرى مغلقة، مثل حارم وسلقين وكفر تخاريم. وفي الماضي، لاحظت كيف أن عمليات الإغلاق في سياق انهيار الاقتصاد واعتماد الناس على الأجور اليومية هي في الأساس حكم بالإعدام، لا سيما ونحن نرى أن عدم القدرة على الحصول على الغذاء أدى إلى العديد من حالات سوء التغذية وحالات المجاعة، وتحديدا بين الرضع والنساء الحوامل. وطوال فترة انتشار الجائحة، أصبحت بعض الفئات السكانية أكثر عزلة، مثل كبار السن، الذين يصعب الوصول إليهم، وفي الوقت نفسه لا يستطيعون الحصول على الخدمات الحيوية التي يحتاجونها خارج منازلهم. وكان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، ورغم إحراز بعض التقدم في توفير خدمات أكثر ملاءمة وتخصصا لهؤلاء الأفراد، لا يزال أمامنا طريق طويل جدا لنقطعه لكفالة تلبية احتياجاتهم بالكامل.

وعلى الرغم من أن كوفيد-١٩ يبدو الشاغل الأبرز لعدد كبير من البلدان، إلا أن هناك الكثير من المخاوف الصحية الملحة الأخرى التي تحدث بالتوازي في سورية، ولا تزال تشكل أولوية، وتحديدا فيما

يتعلق بالأمراض المزمنة والأمراض المعدية. ومع اقتراب فصل الشتاء، نتوقع أن تصبح الحاجة إلى معالجة تلك المسألة أكثر ضرورة، حيث لن يكون لدى الكثير من الناس مأوى ودفء على النحو الكافي.

ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية في الثغرات التي ظهرت بالنسبة للمرأة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على خدمات صحة الأم، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخدمات الأطفال. وكانت هذه الفجوة في تقديم الخدمات واحدة من أكثر الفجوات إثارة للقلق في الآونة الأخيرة. وهناك مرافق متعددة في تلك المناطق هي الوحيدة التي تخدم أولئك السكان. وتضاؤل التمويل من الأسباب الرئيسية لذلك. ومن المؤكد أن المانحين أبدوا السخاء، ولكن لا بد من القول إنه في بعض الحالات حدث انخفاض بنسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ في المائة في تمويل الخدمات الصحية في سورية. ويشمل ذلك عددا لا يحصى من المرافق التي تديرها جهات فاعلة مختلفة في مجال الصحة، بما في ذلك مستشفى الفردوس في دارة عزة، ومستشفى السلام في حارم، ومستشفى الرحمة في داركوش.

ويشكل التمويل عنصرا رئيسيا من عناصر البيئة التشغيلية، ولكننا نعلم أيضا أن مسألة إمكانية الوصول إلى السكان كانت على رأس جميع المناقشات التي أفضت إلى إجراء التصويت في تموز/يوليه الماضي. وأعلم أن مجلس الأمن استمع، قبل تجديد الولاية، إلى سلسلة من الإحاطات ووجهات النظر بشأن أهمية الحاجة إلى الوصول. ولذلك لن أخوض في نفس القدر من التفاصيل بشأن ذلك القرار بالذات، لأنه حدث ليس ببعيد عنا. ولكنني سأقول إنه قد اتخذت قرارات صعبة بشأن كيفية الوصول إلى مختلف السكان بسبب تقييد الوصول. والأمر المؤسف أنه عند النظر إلى مناطق معينة على أرض الواقع، كثيرا ما يكون هناك تشبع مفرط من الخدمات في المناطق التي تتوفر فيها إمكانية أكبر للحصول عليها – وعلى العكس من ذلك، هناك إهمال واضح للمناطق الأخرى التي يصعب الوصول إليها. وخلاصة القول هي أن القدرة على الوصول ليست هي ما ينبغي أن يحدد المجتمعات المحلية القادرة على تلقي المساعدة.

ومع مراعاة الاعتبارات التشغيلية، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإسهاب في المخاطر التي تواجهها وكالات الإغاثة وعمال الإغاثة على خط المواجهة.

فعلى الرغم من جهود التعاون الجبارة وروح الشراكة مع الوكالات من الناحية النظرية، فإن المنظمات الموجودة في الميدان ستظل دائما في مرمى العنف والخوف وانعدام الأمن الذي يأتي مع حتمية تقديم الخدمات. ولن تتم المساواة أبدا بين هذه الجهات الفاعلة والوكالات غير الموجودة في الميدان، وذلك ببساطة لأن المخاطر لن يتم تقاسمها أبدا بنفس الطريقة. أعلم أن ذلك قد يبدو سلبيا، ولكنني أقول ذلك بالأحرى للتأكيد على الواقع والحاجة إلى استكشاف تلك المخاطر معا، على نحو ما أكد السيد غريفيث، وتقاسمها مع الوكالات الموجودة في الصدارة. والمفارقة هي أنه على الرغم من أن تلك المنظمات قد استوعبت أكبر قدر من المخاطر مع مرور الوقت في سورية، إلا أن هذه المخاطر تُنقل إليها في كثير من الأحيان. ولذلك خضعت منظمات كثيرة لمزيد من التدقيق مع مرور الوقت واضطرت إلى التعامل مع المزيد والمزيد من العوائق البيروقراطية. ولا يزال أمام مفهومي واجب الرعاية وحماية العاملين في مجال المعونة والسكان المدنيين طريق طويل قبل تطبيقهما بطريقة مجدية تتماشى مع المخاطر التي تواجهها تلك الوكالات على أساس يومي وتتناسب معها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتوقف لحظة لإحياء ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم في العام الماضي خلال أداء مهامهم، بمن فيهم مريم فتح الله، وعمار شيخ أحمد، وأنور الضاهر، وسميرة السقي، وصبحي العاصي، وعدد آخر لا يحصى من الوكالات مثل ”يدا بيد“، و ”القلب الكبير“، ومؤسسة الجمعية الطبية السورية الأمريكية، و ”شفق“، و ”بنفسج“، من بين الجهات الفاعلة الأخرى الرائعة العاملة في الميدان.

وأخيرا، أود أن أودع أعضاء المجلس بكلمات ليست كلماتي، بل كلمات غيث، وهو ممرض سوري يقدم اللقاحات للأطفال في سورية، حيث تجسد كلماته تماما محنة عمال الإغاثة والواقع المظلم في الميدان:

”بين القصف والآخر، سيبدو الأمر وكأن حياتنا تومض أمام أعيننا، ليس فقط بالنسبة لي ولكن للأطفال الذين لم يجربوا هذا العالم بعد“.

وعلى الرغم من أن كلمات غيث تؤرقنا، أعتقد أن الشهادات المقنعة مثل شهاداته ينبغي أن تدفعنا بالقوة والتصميم للاستمرار في حماية أولئك الذين هم في خطر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة قدور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري، وهما أيرلندا والنرويج.

نود أن نتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته اليوم. والشكر موصول لأماني قدور، المديرة الإقليمية لمنظمة ”سوريا للإغاثة والتنمية“، على سردها المؤثر لاتساع نطاق الاحتياجات الإنسانية في سورية والمعاناة المستمرة للشعب السوري بعد ١٠ سنوات من هذا النزاع. ونشيد بشجاعتها والتزامها بالدفاع عن المحتاجين.

ونرحب بما قاله السيد غريفيث عن زيارته لسورية والمنطقة. ونقدر مشاركته مع جميع الجهات المعنية في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، وكذلك التحديات التي تواجهها البلدان المجاورة التي استضافت السوريين الفارين من النزاع بسخاء.

وبالتزامن مع رحلة السيد غريفيث إلى سورية، نرحب على وجه الخصوص بقوافل برنامج الأغذية العالمي التي انطلقت من حلب عبر خط النزاع إلى محافظة إدلب في نهاية آب/أغسطس. وكانت تلك أول عملية إنسانية عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية منذ عام ٢٠١٧. وإلى جانب الزيادة النسبية في عمليات التسليم عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي، تمثل تلك القوافل التجريبية التي طال انتظارها عبر خط النزاع إلى الشمال الغربي تقدما تشتد الحاجة إليه في إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة عبر خطوط التماس في سورية. ونشجع الأمم المتحدة على الاستمرار في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس ونحث جميع الجهات الفاعلة على تيسير وصول المعونة الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق.

وبصفنا مشاركين في الصياغة، لا نزال نسترشد بالمبدأ الأساسي القائل بأن المعونة الإنسانية يجب أن تصل إلى جميع المحتاجين، ونرحب بجميع الطرائق – عبر خطوط التماس وعبر الحدود على حد سواء – للوصول إلى ملايين الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء سورية.

ولا تزال الحالة الهشة في درعا والمعاناة الإنسانية لشعبها مصدر قلق بالغ. ويؤكد التشريد الداخلي لأكثر من ٣٦ ٠٠٠ مدني، ونقص الغذاء، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الطبية، وانقطاع إمدادات الكهرباء والمياه، على الحاجة إلى حماية السكان المدنيين، بما في ذلك عن طريق كفالة وصول المساعدات الإنسانية وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويندرج النساء والأطفال ضمن أولئك الذين هم في حالة هشاشة خاصة.

أما قذائف الهاون التي أصابت مستشفى الشفاء والمستشفى الوطني في درعا يوم ٣٠ آب/أغسطس – وكذلك الأضرار المبلغ عنها في نقطة طبية ومقتل مدنيين اثنين خلال قصف جبل الزاوية في الشمال الغربي في ٧ أيلول/سبتمبر – فهي تذكرة مؤلمة بالأخطار الأمنية التي يواجهها العاملون في المجال الطبي في سورية. فقد توفي ما لا يقل عن ٢٥ من العاملين في مجال الصحة هذا العام وحده بسبب الهجمات. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية أولئك الذين يخاطرون بحياتهم بينما يقومون بإنقاذ الآخرين. ويجب حماية العاملين في مجال الصحة، وليس مهاجمتهم.

إن الأضرار التي لحقت بمدرسة في درعا البلد، يوم ٣٠ آب/ أغسطس أيضا، هي مثال آخر على الكيفية التي أعاق بها النزاع

حصول الجيل المقبل من الصبية والفتيات السوريين الصغار على التعليم. لقد سببت الأزمة أضرارا أو تدميرا لأكثر من ٧ ٠٠٠ مدرسة، وانقطاع حوالي مليوني طفل عن الدارسة.

مع بدء العام الدراسي الآن في أيلول/سبتمبر، نكرر إدانة مجلس الأمن للهجمات التي تُشن على المدارس في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ونحث جميع أطراف النزاع المسلح على الامتناع عن الأعمال التي تعوق حصول الأطفال على التعليم.

إن الهجمات على مرافق الرعاية الصحية، وتدمير المدارس، وزيادة التشريد، والوفيات في صفوف المدنيين، التي تفاقمت بسبب انعدام الأمن الغذائي، والتدهور الاقتصادي على نطاق واسع، كلها أدت إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في سورية. وإن هذه التحديات تتضخم جراء التهديد المستمر لمرض فيروس كورونا، ونلاحظ مع الجزع زيادة سريعة مؤخرا في الحالات، لا سيما في شمال غرب سورية.

إن أزمة المياه في سورية بوجه الخصوص تظهر تعقيد الاستجابة الإنسانية. ولم يؤدِ إغلاق محطات المياه إلى تعطيل إمدادات المياه فحسب، بل أدى أيضا إلى انخفاض إمدادات الكهرباء، مما أثر سلبا على القدرة التشغيلية للمستشفيات والمدارس. وفي هذا الشأن، نرحب بالأنباء الأخيرة التي تفيد بأن محطة علوك أخذت تعمل من جديد، ويجب أن يستمر عملها

إن كل ما سبق ذكره يبرز الحاجة إلى استجابة إنسانية أوسع نطاقا، بما في ذلك في مجالات المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والمأوى، فضلا عن مشاريع الإنعاش المبكر الموجهة نحو تلبية الاحتياجات الفورية للسوريين. وبصفتنا من المشاركين في الصياغة، ما زلنا نسترشد بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، وندعم الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية دعما كاملا في جهودها الرامية إلى إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين.

السيد الأدب (تونس): أشكر وكيل الأمين العام ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد مارتن غريفيث وممثّلة المجتمع المدني السّوري أماني قدّور على إحاطتيهما. كذلك نقدر ما تقوم به المنظمات الإنسانية، ومكونات المجتمع المدني في سورية من أجل تقديم المساعدة الإنسانية. وأرحّب بممثّلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

أودّ في البداية أن أجدّد التأكيد على موقف تونس ومفاده أنّه ما من بديل مستدام للحلّ في سورية عن التوصل إلى تسوية سياسيّة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والإسراع فيها من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية للسوريين، ووضع سورية مجددا على درب الأمن والتنمية. وسيكون من الضّروري، في الأثناء، الاستمرار في توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في كافّة أرجاء سورية لتلبية الاحتياجات المتزايدة، والحدّ من مظاهر الهشاشة والمخاطر المتفاقمة جرّاء أكثر من عقد من العنف والنزاع، وتردّي الوضع الاقتصادي، والإنساني والمناخي، فضلا عن تداعيات جائحة كوفيد-١٩.

تعرب تونس عن ارتياحها للبوادر الإيجابيّة الأخيرة لاستعادة التهدئة في درعا إثر اتّفاق الأطراف السورية، الحكومية والمحلّية، على خطوات للتسوية تنهي حالة التصعيد والتوتّر وتعيد الاستقرار، وتحفظ وحدة الأراضي السورية وسيادتها. في هذا الإطار، نقدر تغليب منطق الحوار والتفاوض بالتوازي مع تفعيل جهود الوساطة والمصالحة بين السوريّين.

نحيط علما أيضا بتراجع وتيرة العنف في الأيّام القليلة الماضية في شمال غرب سورية وشمال سورية، بما يفضي إلى استعادة الاستقرار على نطاق واسع في البلد، وتحقيق وقف شامل ومستدام لإطلاق النار. ونلاحظ مع الارتياح بدء عودة الوصول الإنساني إلى درعا بالتوازي مع بدء عودة النازحين إلى بيوتهم في المنطقة. ونتطلّع إلى قيام الأمم المتّحدة وشركائها بتعزيز جهود الحكومة السورية من أجل استعادة السوريّين لنسق حياتهم الطبيعيّة من خلال معالجة الأوضاع الإنسانية، وتحقيق التّعافي من مخلّفات الفترة الأخيرة.

نقدر أيضا التحركات المثمرة لمنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث إثر جولته الأخيرة في سورية ولبنان وتركيا والتفاعل الهادف مع الحكومة السورية والأطراف الفاعلة الأخرى من

أجل الدفع قدما بجهود الإغاثة الإنسانيّة وحماية الأرواح والنهوض بسُبل عيش السّوريين.

كذلك أحطتنا علما بالشّروع في وزع أوّل قافلة غذائية من برنامج الأغذية العالمي عبر الخطوط شمال غربي سورية، بما يتماشى مع مرجعيّات القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ونؤكّد مجدّدا ضرورة انخراط كافّة الأطراف في الميدان بشكل إيجابي، والوفاء بالتزامها بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والطبية بما يتّسق مع أحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني ذات الصّلة، والعمل على تحسين جميع طرق إيصال المساعدة الإنسانية، واستخدامها بشكل فعّال وشفّاف.

نتطلّع أيضا إلى تعزيز جهود التّعافي والصّمود من خلال مدّ الجسور بين المشاريع والبرامج الإنسانية والتنموية في سورية، انسجاما مع مضمون القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وتمكين الأمم المتحدة من التّمويلات الضرورية لتحقيق استجابة شاملة وفعّالة. كذلك ننوّه بجهود التعاون الإقليمي الرّامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة وتيسير الوصول إلى الاحتياجات والخدمات الإنسانيّة الحيوية.

نتابع باهتمام أيضا اتّجاهات اللجوء، والنزوح، والإرهاب في سورية والمنطقة. ونشدد في هذا الإطار على أهمية تضافر وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمعالجة هذه الظواهر بالاقتران مع احترام القانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كي لا تظل سورية هدفا للإرهابيين ولكي يستعيد شعبها وأطفالها الأمن ويتحقق تطلعهم إلى مستقبل أفضل في كنف الاستقرار والعيش الكريم.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث والسيدة قدور على إحاطتيهما.

بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على بدء المأساة السورية، لا يزال العنف مستمرا، كما يتضح من الزيادة الأخيرة في الأعمال القتالية في الشمال الغربي وفي درعا. ولا يزال المدنيون يدفعون ثمنا باهظا لذلك. والأولوية الآن تتمثل في الوقف الفوري للأعمال القتالية تحت إشراف الأمم المتحدة، فضلا عن هدنة إنسانية، وفقا للقرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ونداء الأمين العام.

يجب احترام القانون الإنساني الدولي احتراما صارما، وكذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. فمنذ آذار/مارس الماضي، قُتل ١٩ شخصا من العاملين في المجال الإنساني في شمال غرب البلد. ولن تمر هذه الهجمات من دون عقاب. وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل لآليات مكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بالكامل. ويجب أن يظل تقديم المعونة الطارئة مسألة ذات أولوية. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها، ولا سيما النظام السوري. وما زالت الاحتياجات الإنسانية تتزايد في سياق انعدام الأمن الغذائي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد -١٩). وفي هذا الصدد، من الضروري الإسراع في حملات التطعيم ضد (كوفيد-١٩).

ترحب فرنسا بأول عملية لوصول القوافل عبر الحدود إلى الشمال الغربي، وهذه ترجمة ملموسة لأحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). بيد أنه من المهم ألا تقتصر المعونة عبر الحدود على المعونة الغذائية، بل أن يجري تقديمها في امتثال تام للمبادئ الإنسانية.

لكن، فلنكن واضحين، ستكون الآلية العابرة للحدود ضرورية ما دامت المساعدات الإنسانية لا تصل إلى جميع السكان المحتاجين في جميع أنحاء سورية، استنادا إلى تقييمات موضوعية للاحتياجات. وكان تجديد هذه الآلية لمدة ١٢ شهرا مصدر ارتياح. بيد أننا نعرف جميعا أن ذلك غير كافٍ لتلبية الاحتياجات. ونشجع وكالات الأمم المتحدة على تكثيف القوافل العابرة للحدود من أجل تجهيز المساعدات الإنسانية قبل حلول فصل الشتاء.

إن المأساة لن تنتهي ولن يتحقق الاستقرار الدائم في البلد إلا بإيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فالنظام، بدعم من حلفائه، يتبع منطق يتمثل في عرقلة العملية السياسية، وذلك في تحد لتطلعات الشعب السوري والالتزامات التي قطعها على نفسه أمام مجلس الأمن.

ومن دون حل سياسي ذي مصداقية، سيبقى موقف فرنسا وشركائها بشأن التطبيع وإعادة الإعمار والجزاءات دون تغيير. إن

استغلال مسألة الجزاءات للتغطية على المسؤولية الرئيسية للنظام لا يخدع أحدا. فمن دون حل سياسي، لن تكون هناك عودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والنازحين.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إطلاعنا على نتائج زيارته لسورية والمنطقة. ونرحب بأن الزيارة تمت في الوقت المناسب، بالتزامن مع بداية ولايته الجديدة. إن العمل مع الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة الإنسانية في سورية أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة وتيسير الحصول على المساعدات الإنسانية. كما أشيد بالسيدة أماني قدور على إحاطتها القيمة والخدمات التي تقدمها للسكان. وأرحب أيضا بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

سأركز على نقطتين: الحصول على المساعدة الإنسانية والأعمال العدائية التي تؤثر بشكل رئيسي على السكان المدنيين.

فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، ترحب المكسيك بجميع الجهود المبذولة لتحسين حصول أكثر من ١٣,٤ مليون شخص هم في حاجة إلى تلك المساعدة عليها. وبناء على ذلك، نرحب بأنه قد تم أخيرا تنفيذ أول عملية عبر خطوط النزاع في الجزء الشمالي الغربي من البلد، وهي خطوة مشجعة بلا شك. وننوه بالجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي وجميع الجهات الفاعلة المعنية التي مكنت من عبور ١٤ شاحنة محملة بمنتجات غذائية من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية إلى سرمدا، ونحن على ثقة بأن تعزيز هذه الآلية سيستمر.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد الشاحنات التي عبرت ذلك الطريق يتناقض بشكل كبير مع متوسط عدد الشاحنات التي تمر عبر باب الهوى والبالغ ١ ٠٠٠ شاحنة شهريا. وكلا المعبرين ضروري ويكمل أحدهما الآخر. فعلى سبيل المثال، يجب زيادة عدد اللقاحات التي تصل إلى السكان من أجل التصدي للزيادة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. والجرعات الـ ٣٥٠ ٠٠٠ التي جرى تسليمها هي موضع ترحيب ولكن من الواضح أنها غير كافية.

ثانيا، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الأعمال العدائية التي وقعت في الأشهر الأخيرة في شمال غرب وجنوب غرب سورية. وعلى الرغم من أن روسيا يسرت التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في درعا، فإن الوضع لا يزال محفوفا بالمخاطر بشدة. ومما يثير القلق أن أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص قد نزحوا عن ديارهم في المنطقة بسبب أعمال العنف التي وقعت في الأشهر الأخيرة.

وعلاوة على ذلك، سجلنا مرة أخرى وفاة مدنيين أبرياء في إدلب. وعلى سبيل المثال، قُتلت جود، المتخرجة حديثا من الجامعة وعمرها ٢١ عاما، والتي كان لديها الكثير لتسهم به في بلدها، كما قُتل أب أثناء محاولته إنقاذ ابنه، الذي أصيب أيضا جراء الانفجارات. وللأسف، فإن هذه ليست حوادث معزولة بل هي واقع كثير من الناس. ونتقدم بتعازينا للذين تكبدوا خسائر نتيجة لتلك الأحداث.

ولذا، يجب أن يتوقف العنف الآن. وتدعو المكسيك إلى التقيد بوقف دائم ومستدام لإطلاق النار على الصعيد الوطني تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن دون وقف نهائي للأعمال العدائية، ستستمر الاحتياجات الإنسانية في الازدياد. وندعو على وجه السرعة إلى الاحترام غير المشروط لقواعد القانون الدولي الإنساني ونشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف وعلى ضرورة ألا تمر الأعمال التي تؤدي إلى مقتل المدنيين دون عقاب.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة أماني قدور على إحاطتيهما.

أولا، نكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في شمال غرب سورية. لقد أصبحت الضربات الجوية والقصف المدفعي، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار، الوضع الطبيعي الجديد في جنوب إدلب، حيث يتم تسجيل ما يقرب من ١٠ إلى ٢٠ غارة جوية كل يوم، مما يؤثر بشكل مباشر على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، كما أطلعتنا السيدة قدور في وقت سابق.

وشهدت الأسابيع الماضية مقتل ثمانية مدنيين بينهم امرأتان وطفل، بما في ذلك خلال قصف مدفعي عنيف على مناطق سكنية في مدينة إدلب من قبل النظام وحلفائه. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢١، قُتل ١٩ عاملا في المجال الإنساني وأصيب ٣٦ شخصا آخر في أعمال العنف. ونحث جميع الأطراف على احترام اتفاق وقف إطلاق النار والوفاء بالتزاماتها لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، وإذ ننتقل إلى الحالة في درعا، فإننا نرحب باتفاق وقف إطلاق النار المبرم مؤخرا، والذي نأمل أن يوفر استراحة دائمة من العنف للمدنيين الذين يعيشون هناك، ولكن دمارا واسع النطاق لحق بالبنية التحتية المدنية جراء القصف الوحشي من قبل جيش النظام، المدعوم من الميليشيات التابعة لإيران، إلى جانب القتال الضاري في الشوارع بين قوات النظام ومقاتلي المعارضة. ولا يزال ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠ شخص باقين في المنطقة يعانون من محدودية فرص الحصول على الغذاء والماء والأدوية. ومع نزوح حوالي ٠٠٠ ٤٥ شخص، فقد زادت أهمية تمكين الوكالات الإنسانية من الوصول إلى درعا البلد دون عوائق.

ثالثا، نلاحظ بقلق أزمة المياه في شمال شرق سورية. ونرحب بخطة الأمم المتحدة الموحدة للاستجابة للأزمة في سورية بأكملها ونتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة بشأن الجهود الرامية إلى معالجة الوضع.

رابعا، نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لزيادة شحنات المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سورية من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان البالغ عددهم ٣,٤ ملايين نسمة. ونرحب أيضا بوصول شحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي عبر خطوط التماس إلى سرمدا مؤخرا، كجزء من الجهود المبذولة لتلبية تلك الاحتياجات.

أخيرا، نود أن نقدم تعازينا في وفاة كل الذين جادوا بأرواحهم للحفاظ على وقف إطلاق النار والعمليات الإنسانية، بمن فيهم ضحايا هجوم وقع في شمال غرب سورية وأسفر عن مقتل جنود أتراك في نهاية الأسبوع الماضي. ونرحب بجهود تركيا الرامية إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار وحماية المدنيين من أي هجمات جديدة للنظام.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، على إطلاعنا على آخر التطورات. ونرحب بما قدمه من أفكار ثاقبة وفرتها زيارته مؤخرا للمنطقة. وأشكر أيضا السيدة أماني قدور، المديرة الإقليمية لمنظمة ”سوريا للإغاثة والتنمية“، على إحاطتها بشأن هذه المسألة.

لم تشهد الأزمة الإنسانية في سورية تحسنا كبيرا في الأشهر الأخيرة. فهناك أكثر من ١٣ مليون شخص في جميع أنحاء سورية في حاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية، وقد تفاقمت الحالة وتضاعفت بسبب أزمة المياه. وقد تضرر مليون شخص من تعطل محطة مياه علوك. وزادت ظروف الجفاف وانخفاض تدفقات المياه في نهر الفرات من تفاقم المشكلة. وتتزايد حالات الإصابة بفيروس كورونا كل يوم، لا سيما في شمال غرب سورية، في حين لا تزال مستويات التطعيم منخفضة للغاية.

وفي هذا السياق، ذكرتنا مرة أخرى زيارة وكيل الأمين العام غريفيث وتقييمه للحالة الراهنة بما ينبغي عمله على وجه السرعة. ونرحب بزيارته وبتواصله مع حكومة سورية وقيادتها.

ولقد أكدنا باستمرار أن الاستجابة للأزمة الإنسانية تكمن في إيجاد حل سياسي. ومن دون إحراز تقدم على الجبهة السياسية، ستستمر الأزمة الإنسانية وستستمر معاناة أبناء الشعب السوري، ولا سيما النساء والشباب والأطفال وكبار السن.

إن وجود القوات الأجنبية، فضلا عن الدعم الخارجي للجماعات المسلحة، يزيد الوضع سوءا. وثمة تقارير من الميدان تفيد بأن جماعات إرهابية محظورة من قبل الأمم المتحدة، مثل هيئة تحرير الشام والدولة الإسلامية في العراق والشام، تهاجم المدنيين في ريف إدلب وفي حماة وفي شمال شرق سورية. ويزيد ذلك من تفاقم الحالة الإنسانية.

وما فتئنا ندعو إلى تقديم مساعدات إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد دون تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتعاون بصورة هادفة في معالجة الحالة وتخفيف معاناة الشعب السوري. وعلينا أيضا أن ننظر في الحالة المتدهورة في مخيمات النازحين داخليا، مثل الهول، حيث يعاني ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من رعايا البلدان الثالثة، بمن فيهم النساء والأطفال، في ظروف متدهورة.

إن توفير إمكانية إيصال المعونات والمساعدات الإنسانية أمر محوري، وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة للتصدي للعقبات التي تعوق سير العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس على السواء.

وفيما يتعلق بإيصال المعونة عبر خطوط التماس، نرحب بوصول أول قافلة من هذا القبيل من دمشق إلى حلب، والتي تزامنت مع زيارة وكيل الأمين العام. ونشدد مرة أخرى على الحاجة إلى آلية رصد فعالة، تشارك فيها سلطات الحكومة السورية، للتمكين من إيصال المساعدة الإنسانية على نحو سلس وفعال. ويلزم بذل جهود جادة لتوسيع نطاق المساعدة عبر خطوط التماس، بما في ذلك المناطق التي لا يمكن الوصول إليها حاليا.

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يدرس جهود إعادة الإعمار وشواغل التمويل المتعلقة بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية على سبيل الأولوية.

في الختام، تساهم الهند في الجهود الإنسانية عبر تقديم المساعدة الإنمائية إلى سورية ودعم تنمية مواردها البشرية من خلال المنح وخطوط الائتمان لمشاريع التنمية وتوفير الأدوية والغذاء ومخيمات تركيب الأطراف الاصطناعية وبرامج التدريب على بناء القدرات. ولا تزال الهند ثابتة في التزامها بدعم الشعب السوري من خلال التنمية والمساعدة الإنسانية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والسيدة قدور على إحاطتيهما.

وترحب الصين بالزيارة التي قام بها مؤخرا وكيل الأمين العام غريفيث إلى سورية، والتي أتاحت لنا معلومات مباشرة عن الحالة الإنسانية على أرض الواقع. ونأمل أن يحافظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الاتصالات والتنسيق مع الحكومة السورية بشأن مسألة أعمال الإغاثة الإنسانية.

وفقا لتقييمات الأمم المتحدة، وصلت الاحتياجات الإنسانية في سورية إلى أعلى مستوى لها منذ اندلاع الأزمة، حيث يحتاج أكثر من ١٣ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية بشكل عاجل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا مشتركة لزيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى سورية وأن يسعى إلى تحسين الوضع الإنساني في أقرب وقت ممكن. ونود أن نتناول النقاط الثلاث التالية:

أولا، من المهم بذل جهود دؤوبة لتنفيذ مشاريع للإنعاش المبكر، مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الشعب السوري، مع تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) عن طريق تشجيع مشاريع الإنعاش المبكر في مجالات مثل الموارد المائية والرعاية الصحية والتعليم والمأوى، مع مساعدة سورية في مكافحة الجائحة من أجل تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد اتخذت الحكومة السورية مؤخرا تدابير لتعزيز التطعيم وتنمية الزراعة ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنهوض بإدارة الأسواق وللتعاون في مجال الطاقة، وهو ما حقق نتائج كبيرة تستحق التنويه. ولا بد من التأكيد على أن الجزاءات الأحادية الجانب التي تفرضها بعض البلدان تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في سورية وتعيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي. ويجب رفع هذه الجزاءات فورا.

ثانيا، ينبغي أن نعزز رصد الآلية العابرة للحدود وأن نشجع الانتقال من الإنقاذ عبر الحدود إلى الإنقاذ عبر خطوط التماس. ويقع على عاتق مجلس الأمن التزام بزيادة رصد آلية المساعدة الإنسانية العابرة للحدود لضمان حيادها وشفافيتها وحفاظها على طابعها الإنساني. ويجب توضيح أن الآلية العابرة للحدود ترتيب خاص، وُضع

في ظل ظروف محددة، في حين ينبغي أن تكون الآلية العابرة لخطوط التماس القناة الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية.

وتدعم الصين منظمة الصحة العالمية في جهودها المستمرة للقيام بعمليات إنسانية في شمال سورية من خلال الآلية العابرة لخطوط التماس. ويمثل إيصال برنامج الأغذية العالمي لإمدادات الإنسانية من حلب إلى إدلب لأول مرة عبر خطوط التماس إنجازا كبيرا في عمليات الإغاثة الإنسانية في سورية. ومن المأمول أن تتمكن الأطراف المعنية من العمل معا لتوسيع نطاق الآلية العابرة لخطوط التماس وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري على نحو أفضل.

ثالثا، يتعين علينا دعم الحكومة السورية في تحقيق الاستقرار في الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد وفي تهيئة الظروف اللازمة للعمليات الإنسانية والعمليات السياسية. وترحب الصين باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأطراف المعنية في درعا وتدعم الحكومة السورية في تحقيق الاستقرار في الحالة المحلية فيما يتعلق بإعادة توطين المدنيين وتقديم الإغاثة.

يساور العديد من أعضاء المجلس القلق إزاء الأنشطة الإرهابية داخل سورية ومخاطر انتشارها. ومعالجة مسألة مكافحة الإرهاب هي الشرط الأساسي لاستعادة السلام والنظام في سورية. وتشكل القوى الإرهابية في إدلب تهديدا كبيرا للأمن القومي السوري. وفيما يتعلق بإدلب، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين الإرهاب إدانة قاطعة وأن يدعم جهود الحكومة السورية في مكافحة الإرهاب وأن يحافظ على الزخم الإيجابي للسلام وإعادة الإعمار في سورية.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): بدوري، أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على عرضه المفيد المعتاد لآخر التطورات. كما أشكر السيدة أماني قدور على روايتها الحية والمفجعة لمحنة السوريين، ولا سيما أطفال سورية وعمال الإغاثة السوريين.

ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الوضع الأمني في سورية. ولا يزال العنف المتقطع والعشوائي في جميع أنحاء البلد يهدد المدنيين والأعيان المدنية. وتزيد الأعمال العدائية من تفاقم النزوح وتعرقل إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية. وقد حان الوقت منذ زمن طويل لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني واحترامه بالكامل من قبل الجميع.

وتظل حماية المدنيين على رأس الأولويات. ورغم أنها ضرورية، ينبغي ألا يكون للأهداف العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب الأسبقية على حماية المدنيين ولا ينبغي التسامح مع الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي. وينبغي ألا يستمر السوريون بعد الآن في دفع أفدح ثمن لنزاع لم يتسببوا فيه ولا سيطرة لهم عليه.

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها البلد وشعبه تزداد سوءا بسبب آثار الجائحة العالمية. ولا يزال الملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ولا يمكن الوصول إلى السلع الأساسية، حتى ونحن نقترب من شهور الشتاء. ومما لا شك فيه أنه يجب الاستمرار في دعم السوريين من خلال المساعدات الإنسانية وتكتسي الآلية العابرة للحدود أهمية حاسمة. غير أن هذه الآلية لا تكفي بمفردها. وثمة طرائق أخرى لا غنى عنها، مثل عمليات التسليم عبر خطوط التماس، ضرورية لاستكمال الآلية وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة مستدامة ودون عوائق.

ولذلك، يسرنا أن نشير إلى تنفيذ أول عملية إيصال للمساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي في نهاية آب/أغسطس. ونحث جميع الأطراف على مواصلة العمل معا لتوسيع نطاق تلك الطريقة وكفالة الحفاظ على ترتيبات الإيصال القائمة وتوسيع نطاقها للوصول إلى كل سوري محتاج. ويكتسي ذلك أهمية خاصة للمساعدة في توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا بفعالية وكفاءة.

وعلاوة على المساعدات الإنسانية، يجب اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لمساعدة سورية والسوريين المحتاجين. ويتطلب ذلك رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية التي فُرضت على البلد. وقد كان لتلك التدابير أثر سلبي غير مباشر على السكان المدنيين علاوة على أنها لا تتفق مع القانون الدولي.

ويتطلب أيضا مساعدة جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في سورية. فقد دمر النزاع البنية التحتية في سورية، تاركا الملايين في ظروف هشة دون إمكانية الحصول على المأوى والخدمات الأساسية. وإعادة الإعمار مهمة باهظة التكلفة تتطلب الدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن نتذكر أن إعادة الإعمار شرط ضروري أيضا لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. لذلك نشجع شركاء سورية على المساعدة في إعادة إعمارها ومساعدة البلد في تحقيق أهدافه الإنمائية الطويلة الأجل.

وتتطلب أزمة المياه اهتماما فوريا. فقد أسفر أسوأ جفاف تشهده البلد منذ عقود، الذي عجل حدوثه التهديد الوجودي الذي يشكّله تغير المناخ إلى جانب عوامل أخرى مثيرة للقلق، عن تعريض ملايين الأرواح وسبل عيشهم للخطر. ويجب السعي إلى إيجاد حل مستدام على وجه السرعة. وفيما يتعلق بتلك النقطة، نذكّر مجددا بأنه لا ينبغي أبدا تحويل المياه وشبكاتها إلى سلاح. وكما ذكّرنا السيد غريفيث في وقت سابق، فإن الحصول على المياه النظيفة حق من حقوق الإنسان.

وتعدُّ سورية حالة طوارئ إنسانية قاتمة تنطوي على تحديات متعددة الأبعاد. وقد فاقمت الديناميات الجيوسياسية من تعقيدات النزاع، بما في ذلك من خلال استمرار وجود قوات أجنبية غير مأذون لها على الأراضي السورية ذات السيادة. وينبغي أن يكون الشعب السوري شاغلنا الرئيسي، ويتعين تشجيع الدبلوماسية الدولية البناءة ومنحها الأولوية لضمان تقديم الدعم له.

ويكتسي رفاه الشعب السوري أهمية قصوى كما أنه يستحق العيش في سلام واستقرار. ولن يستمر النزاع والأزمة الإنسانية المصاحبة له إلا في غياب عملية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الانخراط بشكل بنَّاء في إيجاد حل سياسي يضع الشعب السوري في الصدارة.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غريفيث والسيدة قدور على بيانيهما. وأرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

وتُظهر مختلف الإحاطات التي قُدمت إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في سورية أنها أبعد ما تكون عن التحسن. فبالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الضروريات الأساسية وضعف نظام الرعاية الصحية، الذي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، هناك نقص في المياه يؤثر على الناس والمحاصيل بسبب انخفاض منسوب المياه وانخفاض تدفق نهر الفرات.

وعلى الصعيد الأمني، وعلى الرغم من أن الاتفاق الروسي التركي بشأن المنطقة المنزوعة السلاح في الشمال الغربي لا يزال قائما، من المؤسف استمرار العنف والاشتباكات المتفرقة، التي لا تزال تؤثر على السكان المدنيين المحاصرين في المنطقة. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بين المعارضة المسلحة والقوات الحكومية في درعا. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين توفير الخدمات الأساسية لسكان المدينة.

ويجب أن يتصدى المجتمع الدولي للحالة الأمنية في مخيم الهول. ويجب معالجة الظروف المعيشية التي لا تطاق والعنف في المخيم، الذي يسكنه بشكل رئيسي النساء والأطفال وكبار السن. ولا يزال معدل الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ في المخيمات مثيرا للقلق، لأن التباعد الاجتماعي يكاد يكون مستحيلا في مثل هذه الأماكن المكتظة. ونشجع منظمة الصحة العالمية والحكومة السورية على زيادة تعاونهما بشأن هذه المسألة.

ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن أول عملية لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس في شمال غرب سورية قد بدأت يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس. وتعدُّ خطوة حاسمة إلى الأمام ونود أن نرى المزيد من هذا النوع من التعاون بين جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من كلا الجانبين. ونكرر دعوتنا إلى الحكومة السورية إلى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وشركائها لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وتعزيزها.

وفي الختام، يدعو وفد بلدي إلى تخفيف أو رفع الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تثقل كاهل سورية في مواجهة الجائحة والأزمة الاقتصادية الحالية. فتلك الجزاءات من العوامل المُفاقمة للحالة

الإنسانية – لا بالنسبة لسورية فحسب، بل ولجيرانها والمنظمات الدولية العاملة في الميدان.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته وأشكر السيدة قدور على بيانها المؤثر.

لا تزال إستونيا قلقة إزاء استمرار التوترات وأعمال العنف في أجزاء عديدة من سورية، التي تواصل التأثير على المدنيين والإسهام في تدهور الحالة الإنسانية. وتدين إستونيا بشدة استمرار قصف المناطق الحضرية في إدلب، حيث قُتل العديد من المدنيين في سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات النظام السوري وحلفاؤه. ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات وإيقاف الهجمات على الأعيان المدنية.

ونشعر بالقلق أيضا بشأن الحالة في درعا. وعلى الرغم من الاتفاق المُبرم بين النظام السوري والقوات المحلية، لا تزال التوترات شديدة. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين الحالة الإنسانية المتردية، فهناك قيود على إمكانية الوصول الإنساني وسبل الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية محدودة، فضلا عن تعرض أكثر من ٣٦ ٠٠٠ شخص للتشريد، معظمهم من النساء والأطفال.

وبالإضافة إلى الحالة الإنسانية المتردية الناجمة عن العنف والفساد المستمرين، فإننا قلقون أيضا من زيادة الإصابات بمرض فيروس كورونا، لا سيما في شمال غرب سورية، فضلا عن أزمة المياه في شمال شرق سورية، التي تتسبب في زيادة تفشي الأمراض المنقولة بالمياه. وتدعو إستونيا جميع الأطراف إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين.

وتلاحظ إستونيا أن أول عملية إيصال للمساعدات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أنه نظرا للتحديات وعدم استقرار إيصال المعونات عبر خطوط التماس، من الواضح أنها لا تحل محل عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود التي تظل ضرورية.

وفي سياق النزاع الدائر، ينبغي أيضا توجيه مزيد من الاهتمام إلى تأثير ذلك على النساء والفئات الضعيفة، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لا يزالون أكثر عرضة للمخاطر المتعلقة بالحماية. وتتأثر النساء أيضا بشكل خاص عندما تُحتجزن أو يُحتجز أفراد أسرهن. ونطالب بالإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا والسجناء السياسيين، كما ندعو إلى المساءلة عن الكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارتن غريفيث، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات والسيدة أماني قدور على مشاطرتنا أفكارها. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

وقد اعتدنا، شهرا بعد شهر، السماع عن استمرار المحنة الأليمة لأكثر من ١٣ مليون شخص في سورية نتيجة لاستمرار الأزمات الأمنية والاقتصادية والغذائية والمائية والصحية. وكما قال السيد غريفيث للتو، فإننا جميعا نتحمل مسؤوليتنا الفردية والجماعية تجاه الشعب السوري للمساعدة في تخفيف معاناته.

وتظل حماية المدنيين تستقطب اهتماما خاصا. فبغض النظر عن الحالة الهادئة نسبيا في الشمال الغربي، لا تزال هناك حوادث أمنية أودت بحياة أشخاص ودمرت الهياكل الأساسية. ويلزم بذل جهود كبيرة للحفاظ على آخر اتفاق لوقف إطلاق النار في مدينة درعا من أجل تجنب المعاناة البشرية ومعالجة الحاجة الإنسانية بسبب أعمال العنف الأخيرة، بما في ذلك عودة أكثر من ٣٦ ٠٠٠ من النازحين. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

إن أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمة المياه المتنامية تزيدان، إلى جانب الانهيار الاقتصادي الحاد والأزمة الغذائية، من تفاقم المشقة وأوجه الضعف التي يعاني منها السكان. وتقتضي الحالة الراهنة في المقام الأول وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن

دون عوائق وبصورة مستمرة لتوفير المساعدة لجميع المحتاجين. ونشدد مرة أخرى على أهمية اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع من أجل مواصلة إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى الشمال الغربي.

إنه لأمر يبعث على أمل كبير أن نرى أن عمليات التسليم عبر خطوط التماس وصلت أخيرا إلى تلك المنطقة، في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، بعد شهور من المفاوضات. ونشجع على زيادة التنسيق بين الأطراف المعنية من أجل تعزيز تواتر طريقة الإيصال تلك وكمياتها. وينبغي كذلك إعطاء الأولوية للمعونة الإنسانية في الشمال الغربي من خلال جميع القنوات المناسبة من أجل الاستعداد لاحتمال حدوث تدهور خلال أشهر الشتاء المقبلة. كما إننا سعداء حقا بالتقدم المحرز في مجال التسليم عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي، حيث تمس الحاجة إلى معالجة النقص في المواد الطبية وأزمة المياه الحالية والفقدان المحتمل للمحاصيل قبل فصل الشتاء مباشرة.

وبالنظر إلى التطورات المعقدة الأخيرة فيما يتعلق بكوفيد-١٩ في سورية، نرى أنه ينبغي أيضا التركيز بشكل خاص على توزيع اللقاحات في جميع أنحاء البلد. ويؤيد وفد بلدي نداء الأمين العام من أجل رفع الجزاءات التي تعوق الاستجابة الإنسانية للجائحة.

ويدعو وفد بلدي إلى مواصلة دعم سورية خلال هذا الوقت العصيب. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بعمل المنظمات الإنسانية والأفراد على الأرض، فضلا عن التبرعات السخية التي يقدمها المانحون الدوليون.

ونرحب كذلك بأول زيارة يقوم بها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى سورية والمنطقة بصفته الجديدة. ونؤيد تأييدا تاما تركيزه على تعزيز وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وبناء القدرة على الصمود لمساعدة الأهالي في سورية.

وختاما، يشدد وفد بلدي على الأهمية القصوى للوحدة من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساعدة المحتاجين. وقد أتت روح التعاون أكلها في الأشهر الأخيرة. فينبغي الحفاظ عليها والبناء عليها.

ولا شك في أن السبيل الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الأزمة الإنسانية الحالية، على المدى الطويل، هو من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل يقوده ويملكه السوريون، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبما يتوافق تماما مع القانون الدولي.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة أماني قدور على إحاطتيهما بشأن الحالة الإنسانية في سورية. كما أرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

تثني كينيا على وكيل الأمين العام غريفيث لزيارته الأخيرة إلى المنطقة، حيث دخل في مشاركات مفيدة مع الحكومة السورية وأصحاب المصلحة الآخرين في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين وكفالة إتاحة الفرصة للسوريين لإعادة بناء حياتهم من خلال الإنعاش المبكر وأنشطة كسب العيش. ونشجع وكيل الأمين العام على مواصلة تلك المشاركات من أجل إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبكفاءة ومن دون عوائق لكل سوري محتاج.

وكما قلنا من قبل، تقف كينيا إلى جانب الشعب السوري وتؤيد مداولات مجلس الأمن وإجراءاته التي تستند أساسا إلى احتياجات الناس والجوانب العملية لضمان التلبية الحقيقية لتلك الاحتياجات.

وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء تدهور الأمن في الأنحاء الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والجنوبية من سورية، حيث أسفر القصف المتواصل والغارات الجوية عن وقوع وفيات وإصابات وتشريد وتدمير للممتلكات المدنية، مع وقوع أكبر الضرر على النساء والأطفال وكبار السن فضلا عن العاملين في المجال الإنساني.

ومما يثير القلق أيضا استمرار انعدام الأمن في مخيم الهول، حيث يعيش ٥٩ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في حالة خوف دائمة بسبب تفشي الهجمات. وتدعو كينيا بلدان المصدر إلى إعادة مواطنيها إلى أوطانهم من أجل تخفيف حدة التوتر داخل المخيم حتى يمكن عودة ما يشبه الحياة الطبيعية.

ونعيد التأكيد على ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية. ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وأن يتم التحقيق بشكل كامل مع جميع المسؤولين عن الانتهاكات ومحاسبتهم.

وإذ أنتقل إلى الحالة الاقتصادية، فإن من المثير للجزع أن أسعار سلال الأغذية الأساسية تضاعفت ولا تزال بعيدة المنال بالنسبة للكثيرين. فبالفعل يعاني حوالي ٦٠ في المائة من السكان في هذه اللحظة من انعدام الأمن الغذائي. ويزيد من تفاقم الوضع أزمة المياه التي يغذيها انخفاض منسوب المياه وانخفاض إمكانية الوصول إلى نهر الفرات ومحطة علوك للمياه، مما يؤدي إلى خسائر في المحاصيل ونقص إمدادات الكهرباء للمدارس والمستشفيات وغيرها من الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

وعلى هذه الخلفية اقتنعت كينيا بأن جميع طرائق الحصول على المساعدة الإنسانية تكتسي أهمية بالغة. ونشيد بصفة خاصة باستمرار عمليات التسليم والزيادات المتوقعة في الإمدادات الأساسية، بما في ذلك توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا، من خلال الآلية العابرة للحدود.

كما ترحب كينيا بأول مهمة مساعدات غذائية عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية، أرسلت في نهاية آب/أغسطس. ونشيد بحكومة الجمهورية العربية السورية ونشجع على النظر في إجراء عملية تسليم مشتركة بين القطاعات بحيث تدرج الإمدادات الطبية كذلك في عمليات التسليم في المستقبل. وينبغي أن تستمر تلك الطرائق في تكملة بعضها بعضا بغية ضمان استمرار تقديم المعونة الإنسانية القائمة على المبادئ إلى الملايين من المحتاجين.

وتشير كينيا إلى أن التدابير القسرية الأحادية الجانب أسهمت إسهاما كبيرا في الحالة الاقتصادية وقدرة الحكومة على توفير الدعم لفئات المجتمع الضعيفة. إننا ندعو إلى رفع تلك التدابير، لا سيما عندما تتأثر العمليات الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه ينبغي للنظام المتعدد الأطراف، ولا سيما مجلس الأمن، أن يواصل التحدث بصوت واحد، كما فعل قبل شهرين باتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، لتيسير توافق الآراء والنهج التعاونية للسلام والمصالحة من خلال عملية يقودها السوريون ويملكها السوريون.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على تقريره عن زيارته الأخيرة للمنطقة وأشكر أماني قدور على تذكيرها العاجل بالحالة المزرية على الأرض.

من الصعب أن نتخيل بعد أكثر من ١٠ سنوات من النزاع، بل مع مرور كل شهر أن الوضع يزداد سوءا بطريقة أو بأخرى، كما سمعنا اليوم. ولا تقدم الخدمات الأساسية بينما يتفشى مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولا تزال الموارد اللازمة لتشخيص كوفيد-١٩ في سورية محدودة للغاية إلى حذرت فيه المنظمات الدولية من احتمال نفاد مواد الفحص في المدى القريب. ولا يمكن استمرار هذه المعاناة على نطاق واسع ونعلم أن احتياجات الحماية الإنسانية ستزداد مع قرب مواجهة الشعب السوري لموسم شتاء آخر. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جهودها الرامية إلى إيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى ملايين السوريين المحتاجين.

واليوم أود أن أناقش ثلاثة جوانب من هذا الحالة: شواغلنا في درعا والمنطقة الشمالية الغربية والركبان ومخيم الهول، والتقدم المحرز والتحديثات بشأن عمليات إيصال المساعدة عبر الحدود، والتزامنا بجميع الطرائق لتقديم المساعدات إلى السوريين المحتاجين.

أولا، ما زلنا نراقب الحالة في درعا عن كثب. وندين الهجوم الوحشي الذي شنه نظام الأسد والذي أسفر عن مقتل المدنيين وتشريد الآلاف علاوة على نقص الغذاء والدواء للكثير من الأشخاص. وتفيد التقارير بأن النظام يستخدم التهديد بالتشريد القسري وسيلة للضغط في مفاوضات وقف إطلاق النار. وهذا أمر غير مقبول. إن وقف إطلاق النار الفعال يتطلب التزاما من جميع الأطراف التي نحثها أيضا على احترام وقف إطلاق النار في درعا. ونحن ممتنون لاستئناف إيصال

المساعدات على أقل تقدير. ويجب السماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى إمكانية الوصول إلى المحتاجين دون عوائق.

وبالمثل يساورنا القلق من تكثيف الغارات الجوية والقصف في شمال غرب سورية خلال الأشهر الأخيرة، مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا المدنيين. ويجب على جميع الأطراف احترام وقف إطلاق النار والامتثال لالتزاماتها بحماية المدنيين والمرافق الطبية. لقد مر عامان على سماح النظام السوري بدخول آخر قافلة إنسانية إلى الركبان. ويجب على النظام وداعميه تمكين وصول المساعدات الإنسانية الكاملة إلى المخيم وسكانه. يجب أن تكون أي خطط لإعادة توطين ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ نسمة آمنة طوعية وكريمة. ويساورنا القلق أيضا إزاء المأساة المستمرة في مخيم الهول، وندعو جميع الأطراف إلى تيسير التوصل إلى حل طويل الأجل.

ثانيا، تمكن برنامج الأغذية العالمي في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس من إرسال قافلة إنسانية تضم ١٤ شاحنة عبر خط النزاع إلى سرمدا في إدلب تقرب حمولتها من ٦٠٠ طن متري من الأغذية. وسيساعد ذلك على تلبية الاحتياجات الهائلة في الشمال الغربي. والولايات المتحدة فخورة بدعمها لهذا الجهد. ونشكر تركيا والأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وجميع الأطراف الأخرى على تيسير هذا الوصول. ومن المحزن أن قُتل جندي سوري أثناء إزالة الألغام للسماح بمرور هذه القافلة. وهذا يؤكد مدى خطورة وتعقيدات تقديم المساعدة عبر خطوط النزاع.

ثالثا، وأخيرا، تدعم الولايات المتحدة جميع الطرائق التي تجلب المساعدات للسوريين المحتاجين، جميعا. ونحن ملتزمون بتسهيل المزيد من المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع ومشاريع الإنعاش المبكر التي تستجيب للاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية. وفي الوقت نفسه، نكرر ما سمعناه من وكيل الأمين العام: إن إيصال المساعدة عبر خطوط النزاع ليس بديلا عن إيصالها عبر الحدود. ونقول إلى نظام الأسد وداعميه أن الوقت قد حان للتوقف عن تسييس المساعدة عبر الخطوط. ويجب ألا تستخدم المساعدة هراوة لضرب السوريين الذين لا يعارضون سياسات الأسد الوحشية. وبالمثل لا يمكن أن تلبي نقطة واحدة عبر الحدود، حتى عندما تستكمل بمساعدة عبر الخطوط، كل احتياجات جميع السوريين. ويجب علينا أن نأذن مرة أخرى باستخدام باب السلام ومعبر اليعربية لتلبية الاحتياجات الماسة للشعب السوري.

وعلى الصعيد الآني فإن الاحتياجات الإنسانية هائلة. ويجب أن نلبيها بفعالية. وإذ نقوم بهذا العمل الشاق يجب علينا الالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الاحتياجات. وما يزال الحل الوحيد هو الحل السياسي بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بوصفه الطريق الوحيد المستدام إلى السلام والازدهار اللذين يستحقهما الشعب السوري.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته وسرده المفصل لنتائج رحلته إلى سورية والدول المجاورة لها. ونشيد بالموقف الفعال والبنّاء للرئيس الجديد لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المتعلقة بالمسار السوري. ونلاحظ أيضا مساهمة السيدة أماني قدور في هذه المناقشة.

ونرحب بأول حملة إنسانية ناجحة لبرنامج الأغذية العالمي في إدلب، والتي نفذت من خلال آلية إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع. ونعلم أنه كانت هناك صعوبات كبيرة في تأييد إرسال هذه القافلة الإنسانية إلى المستودع في سرمدا. وندعو في الوقت نفسه جميع أصحاب المصلحة إلى عدم الرضا بهذه النتيجة المتواضعة التي لا تزيد على مرة واحدة فقط. لقد كانت هذه النتيجة متواضعة لأن مهمة برنامج الأغذية العالمي لم تكتمل إلا جزئيا بسبب عدم وجود آلية للتوزيع. لذلك لم تصل المساعدة إلى من يحتاجون إليها ولا تزال في مستودع تحت إشراف شركاء لم يذكر اسمهم ولكن يسمُّون بالشركاء الموثوق بهم. ونود أن نفهم ما إذا كان هؤلاء الشركاء مدرجين أم لا ضمن الثمانين منظمة غير الحكومية الواردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/784). ولكن كيف يمكننا أن نتأكد من أن المساعدة الإنسانية لن تسرق أو تباع لمن يحتاجون إليها؟

ونود أيضا أن نسأل السيد غريفيث عن مصير القافلة المشتركة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري. هل هناك أي فرصة لإرسالها إلى الأتارب ودارة عزة كما تم الاتفاق مع دمشق في نيسان/أبريل من العام الماضي؟ وما هي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية؟

ونود أيضا أن نكرر تأكيد موقفنا الثابت إزاء ضرورة إيصال المساعدة الإنسانية عبر خطوط النزاع بشكل موثوق في الشمال الغربي. ولن تحل هذه المشكلة أنصاف التدابير. وهي مهمة بالغة الأهمية ومكرسة في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي اعتمد بالإجماع. لكن وفيما يتعلق بهذه المهمة ما زال الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن، على حد ما نستطيع القول، يفتقرون إلى الحماس اللازم لذلك. وهم ليسوا متعجلين لممارسة الضغط على الجماعات الإرهابية التي تعمل تحت رعايتهم في إدلب.

وفي الوقت نفسه فإنهم لا يتسامحون مع دمشق أبدا على التأخيرات في إصدار الإذن لموظفي الأمم المتحدة للعمل في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. إن لزملائنا الغربيين موقفا ملتبسا بوضوح فيما يتعلق بالسلطات الشرعية والإرهابيين المتبقين في إدلب، الذين لا يخضعون للمساءلة على الرغم من حقيقة تزايد عدد حالات الزواج المبكر وزيجات الأطفال في جيب إدلب، وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعندما يتعلق الأمر بمنطقة إدلب المحصورة، يبدو أن حقوق النساء والفتيات أقل إثارة لقلق زملائنا من حقوق النساء والفتيات في أفغانستان على سبيل المثال. وما زلنا نواجه معايير مزدوجة مرة أخرى.

ونشير بارتياح إلى تطبيع الحالة في محافظة درعا، لا سيما في المنطقة المحيطة بدرعا البلد. وقد أمكن ذلك بفضل جهود دمشق ومساعدة القوات الروسية. وقد عاد المدنيون بالفعل إلى ديارهم، ويتم إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المحافظة من قبل كل من الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى أن نسهب في الحديث عن هذه المسألة. السوريون لديهم قضايا أخرى أكثر أهمية للتعامل معها.

ولا نزال نسمع في المجلس، على وجه الخصوص، من ممثلي الدول الغربية عما يسمى بالأثر المستهدف للجزاءات المفروضة على بعض المسؤولين السوريين وكيف أنها لا تؤثر بأي حال من الأحوال على حياة السوريين العاديين. وفي الوقت نفسه، نشرت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في آب/أغسطس تقريرا مثيرا للفضول يحلل الوضع في سورية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٢٠ إلى تموز/يوليه ٢٠٢١. وأود أن أذكر المقاطع التالية من التقرير:

”ساهمت العقوبات الأمريكية، التي دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بشكل كبير في انخفاض قيمة الليرة السورية والأزمة الاقتصادية المتصاعدة.

”الآثار المجتمعة للقيود ذات الصلة بكوفيد - ١٩ المفروضة من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٢٠ وفي حزيران/يونيه، جنبا إلى جنب مع العقوبات الأمريكية [قانون قيصر] أدت إلى تزايد تراجع سعر الصرف؛

”في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، أعلنت إدارة الولايات المتحدة استمرار العقوبات المفروضة على سورية للحد من تدفقات التمويل إلى الحكومة ...، وهو ما أدى تفاقم انخفاض قيمة العملة؛

”وتزامنا مع تنفيذ العقوبات الاقتصادية الأمريكية وانتهاء فترة الإغلاق لمدة شهرين، ظلت معدلات استهلاك الغذاء غير الكافية تزداد بشكل حاد؛

”كما أن العقوبات الأمريكية زادت في الحد من التجارة، مما أدى إلى زيادة النشاط الإجرامي والتجارة غير الرسمية في السوق السوداء بدلا من ذلك؛

”وساهمت التدابير الاحترازية بسبب كوفيد -١٩ ونقص الوقود وانخفاض قيمة العملة والعقوبات الاقتصادية وقيود الاستيراد وارتفاع تكاليف النقل كلها في ارتفاع عام في أسعار

المدخلات والمنتجات الزراعية الرئيسية اعتبارا من آذار/ مارس ٢٠٢٠".

تظهر البيانات التي نشرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المدى الحقيقي لتأثير العقوبات المفروضة على سورية من قبل الولايات المتحدة على كل فرد سوري. بعض زملائنا الأوروبيين يحذون نفس الحذو في جعل الحياة صعبة بالنسبة للسوريين العاديين وإلقاء اللوم على دمشق على الرغم من الإحصاءات الصارخة والدعوات الدولية، بما في ذلك من الأمين العام.

كما نشعر ببالغ الفزع إزاء الحالة في مخيم الهول للمشردين داخليا، حيث غالبية السكان من النساء والأطفال. منذ بداية العام، ارتكبت ٧٤ جريمة قتل عمد هناك. الوضع عرضة لخطر الخروج عن نطاق السيطرة. وعلى هذه الخلفية، ووفقا للتقارير التي تلقيناها، تبذل جهود نشطة لتغذية نزعة التطرف لدى السكان في المخيم. ويمكن رؤية حالة خطيرة مماثلة في منطقة التنف. ونذكر بأن الطرف المحتل يتحمل المسؤولية عن كل ما يجري في تلك المناطق.

كما أننا قلقون للغاية بشأن مسألة إمدادات المياه في الجزء الشمالي من سورية ومنطقة الفرات. ففي تلك المناطق، يواجه ٧٠ في المائة من السكان حاليا صعوبات في الحصول على مياه الشرب. ومحصول الحبوب معرض لخطر شديد. المشكلة لا تكمن فقط في انخفاض منسوب نهر الفرات، ولكن أيضا في الانقطاع المستمر لإمدادات المياه من محطة علوك، والتي، شأنها شأن جزء كبير من البنية التحتية والمرافق في سورية، تتطلب تصليحات جدية وصيانة لاحقا. ونوجه انتباه المانحين على سبيل الاستعجال إلى ذلك وندعوهم إلى تقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

وفي الختام، نود أن نشيد بالأمين العام على نهجه الجديد في تقديم التقارير عن الحالة الإنسانية في سورية. غير أنه ينتظرنا الكثير من العمل. ولضمان أن يتجنب المجلس صعوبات هذا الشتاء في تجديد ولاية آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود، ندعو الأمم المتحدة وجميع أعضاء المجلس إلى العمل على ضمان سلاسة عمليات إيصال المساعدة عبر خطوط التماس، فضلا عن القيام بدورهم في تطبيع الحالة الإنسانية في سورية وتعزيز سلامة أراضيها. ونؤكد مرة أخرى أن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لا ينص على أي تكرار تلقائي في هذا الصدد؛ وسيتوقف كل شيء على التقدم المحرز في تنفيذ أحكامه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من أنه ليس لدي أي تعليقات محددة أدلي بها، فإنني أقول ما يلي فقط.

ملاحظتي الرئيسية هي أننا لا نلبي احتياجات الشعب السوري. وهناك أسباب كثيرة لذلك، وقد قدم العديد من أعضاء مجلس الأمن أسبابهم المختلفة. لقد قدمت أماني قدور لنا مثالا حيا على محنة الشعب السوري، وحاولت أن أفعل ذلك بطريقتي الخاصة. هناك جهود لتنفيذ عمليات عبر خطوط التماس وحل قضية درعا البلد. هناك مشاكل تتعلق بإمدادات المياه في نهر الفرات. هناك عائلات في حلب غير قادرة على الحصول على التعليم والرعاية الصحية.

نحن لا نفي بالتزاماتنا. هذه هي رسالتي الرئيسية، وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى التكاتف بشأن هذه المسألة – بدلا من البحث عن خلافات – لكي نرى كيف يمكننا الوفاء بالتزاماتنا على نحو أفضل. وأعتقد أن العملية عبر خطوط التماس كانت عملا هاما جدا. استغرقت وقتا طويلا. وأدت إلى وفاة الجندي. كان هناك خطر على جميع المشاركين فيها. ولم يتم توزيع المعونات بعد. وردا على سؤال ممثل الاتحاد الروسي، فإن برنامج الأغذية العالمي مسؤول عن توزيعاته.

ولنكن واضحين تماما. إن الشعب السوري في حالة احتياجات متزايدة، حيث تضعف الخدمات الأساسية أمام عينيه ولا تلوح في الأفق أي خاتمة للنزاع. وشأن الآخرين، أؤيد بالطبع الدعوة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلد وإلى الحل السياسي، ولكن بشكل أكثر إلحاحا لتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين أينما كانوا، دون اعتراض أو تمييز أو تفرقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد غريفيث على توضيحاته وتعليقاته الإضافية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية)**:** لقد شهدت سورية خلال الفترة التي تلت مناقشة المجلس الأخيرة للوضع الإنساني فيها (انظر S/PV.8841)، عدداً من اللقاءات والزيارات لممثلي الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختصة، والتي تندرج في سياق مواصلة الحكومة السورية لانخراطها البنّاء مع تلك الجهات الأممية وغيرها من الشركاء، للارتقاء بالوضع الإنساني وتوفير الخدمات والدعم لمحتاجيه من السوريين في كافة أنحاء البلد.

لقد استمعنا اليوم إلى إحاطة السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، حول زيارته إلى سورية واللقاءات التي أجراها. ونأمل أن تسهم هذه الزيارة في تصحيح مسار العلاقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتعزيز التعاون معه، وفقا لمبادئ العمل الإنساني التي أرساها قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ ومعايير المهنية والموضوعية، بعيدا عن التسييس والإملاءات ولاءات بعض الحكومات الغربية.

بعد عرقلةٍ طويلة من قبل قوات الاحتلال التركي وأدواتها من التنظيمات الإرهابية، تمكنت قافلة برنامج الأغذية العالمي، التي كانت الحكومة السورية قد وافقت عليها قبل عدة أشهر، من الوصول إلى سرمدا في شمال غرب سورية عبر الخطوط من حلب، وذلك بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري، وقد تم ذلك بنجاح وشهد عليه السيد غريفيث. لقد قامت الجهات السورية المعنية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتوفير ممر آمن لهذه القافلة وضمان أمن وسلامة طواقم الأمم المتحدة والطواقم الوطنية القائمة عليها، مما كلّف الجندي منوّر حسن سالم حياته، حيث استشهد خلال تأديته لواجبه في تأمين مرور القافلة، وذلك جرّاء انفجار لغم كانت التنظيمات الإرهابية العميلة للاحتلال التركي قد زرعته على الطريق المخصص لعبور الشاحنات. إن من المستهجن والمُدان قيام بعض الدول بالثناء على النظام التركي في الوقت الذي لا يزال هذا النظام يقوم فيه بإعاقة تنفيذ قافلة المساعدات إلى منطقة الأتارب في شمال غرب سورية من الداخل، وهي القافلة التي كانت الحكومة السورية قد منحت الأمم المتحدة الموافقة على تسييرها قبل عام ونصف، وجدّدت موافقتها عليها مرةً أخرى لكن دون جدوى.

من جهة أخرى، تم بموافقة الحكومة السورية وبالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تسيير قافلة المساعدات المشتركة بين الوكالات إلى درعا في جنوب البلد. واستأنف برنامج الأغذية العالمي تنفيذ برامجه الشهرية وتوزيع السلال الغذائية هناك، وذلك بعد ضمان أمن وسلامة القافلة والطواقم الإنسانية، ووصول تلك المساعدات إلى مستحقيها.

بالنسبة للشمال الشرقي، أشيرُ إلى تقرير الأمين العام الأخير ذي الصلة (S/2021/735) الذي أكد أنه: "[و] في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه عبرت ١ ٥٨٨ شاحنة لتقديم المساعدات الإنسانية خطوط نزاع إلى الشمال الشرقي، أي بمتوسط ٢٢٧ شاحنة في الشهر، مقابل ١٩٩ شاحنة في الشهر في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. و[في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه،] قامت منظمة الصحة العالمية بإيصال ثلاث شحنات عبر خطوط النزاع، من خلال جسرين جويين وقافلة برية واحدة.". كما أكد التقرير مجدداً تقديم المساعدات لملايين السوريين في جميع المحافظات الأربع عشرة، بما في ذلك المساعدات الغذائية لحوالي أربعة ملايين وثمانمائة ألف شخص. إن كل هذه الإنجازات ما كان من الممكن القيام بها بدون التعاون والتسهيلات والدعم الذي تقدمه الحكومة السورية.

إذا كانت بعض الدول الغربية المعادية لبلدي ستواصل مساعيها للتغطية على هذه الإنجازات، وستستمر في الترويج لما يسمى بآلية العمل عبر الحدود والتقارير الملفقة التي يقدمها مكتب غازي عنتاب، فإن بلدي سورية سيبقى ملتزماً بالعمل على إيصال المساعدات من الداخل، ومتشبثاً بموقفه الداعي لإنهاء آلية العمل عبر الحدود المسيسة التي تنتهك سيادته ووحدة أراضيه، وفضح الدور العدائي الذي يقوم به مكتب غازي عنتاب.

لا بد لي من أن أشير إلى الآثار اللاإنسانية للتدابير القسرية التي تفرضها بعض الدول الغربية على سورية، والتي أدت إلى نقصٍ كبيرٍ في الغذاء والدواء والمستلزمات الطبية والوقود والطاقة الكهربائية. يشدد وفد بلدي هنا على ضرورة التعامل العاجل مع هذه المسألة، خاصةً مع ما يمثله انتشار جائحة كوفيد-١٩ من تهديدٍ إضافي لصحة السوريين، إذ زادت معاناة القطاع الصحي في سورية جرّاء نقص الأدوية والتجهيزات والمعدات على اختلاف أنواعها، لا سيما ما يتصل منها بالأمراض التنفسية والقلبية وأدوية السرطان، والتي تحول تلك التدابير دون تأمينها. وأود أن أذكرُ على سبيل المثال قيام بريطانيا – التي لا تكف عن ادعاء الحرص الإنساني – بعرقلة الجهود الرامية لتعزيز قدرة القطاع الصحي السوري على التصدي لجائحة كوفيد-١٩، عبر الحيلولة دون حصول المخابر المختصة على المعدات اللازمة لإجراء الاختبارات ذات الصلة.

تجدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الارتقاء بالوضع الإنساني فيها يقتضي:

أولاً، الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وهو المبدأ الذي تشدد عليه جميع قرارات المجلس ذات الصلة بالوضع في بلدي.

ثانياً، إنهاء الوجود العسكري لقوات الاحتلال الأمريكي والتركي اللاشرعي على الأراضي السورية ووقف جرائمها وممارساتها القائمة على إطالة أمد الأزمة، ودعم الإرهاب والميليشيات العميلة لها، ونهب الثروات والموارد الاقتصادية. يشدد وفد بلدي على ضرورة إلزام النظام التركي بالكف عن استخدام المياه كسلاح حرب ضد السوريين، وعن توظيفها لخدمة أغراض سياسية، وبما يضمن استمرارية عمل محطة علوك المائية ووصول مياه الشرب لأكثر من مليون مواطن، وتدفق نهر الفرات وفقاً للمعدلات المتفق عليها بين البلدين.

ثالثاً، الرفع الفوري وغير المشروط للحصار اللاأخلاقي واللاإنساني واللاقانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، الذي يمثل عقاباً جماعياً وإرهاباً اقتصادياً يُضر على نحوٍ بالغٍ بجهود الحكومة السورية في المجال الإنساني والتنموي، وبقدرة السوريين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية.

رابعاً، الوفاء بالتعهدات المعلنة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم تبلغ نسبة تمويلها حتى تاريخه سوى ٢٧ في المائة، وقد أصبحنا في الربع الأخير من هذا العام.

خامساً، دعم تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر التي أكد عليها القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وزيادتها كماً ونوعاً، ورفض أية محاولات من قبل دولٍ معادية لفرض برامج ومشاريع لا تنسجم مع المصالح الوطنية السورية.

سادساً، تمكين الأمم المتحدة من إنجاز الاتفاق مع الحكومة السورية على الإطار الاستراتيجي الذي تواصل بعض الحكومات الغربية إعاقة التوصل إليه، والشروع في تنفيذه لضمان دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة وعدم التخلف عن الركب. إن على الولايات المتحدة وحلفائها الكف عن هذا النهج الهدام، والتوقف عن الاستثمار في الإرهاب، وعن تشكيل تحالفات لا شرعية بذريعة مكافحته، وصرف مليارات الدولارات على شن حروب عبثية لا طائل منها، وزعزعة أمن واستقرار دول أعضاء في هذه المنظمة.

ختاما، إن يدنا ممدودة للشروع في مرحلة جديدة من التعاون وسنواصل تقديم التسهيلات اللازمة لعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة في ظل التمسك التام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها. ونتطلع لشراكات حقيقية تدعم جهود الدولة السورية لإعادة الأمن والاستقرار وتوفير المساعدات لمحتاجيها من المدنيين وتعزيز العمل التنموي وتأهيل البنى التحتية والمرافق اللازمة لضمان العودة الكريمة والطوعية والآمنة للمهجرين إلى ديارهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته. كما أشكر السيدة قدور على بيانها الثاقب.

استقبلت تركيا في هذا الشهر مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة راقبوا، بشكل مباشر، تأثير الحرب المستمرة منذ عقد من الزمن في سورية. واجتمعوا مع السوريين الفارين من الحرب الوحشية التي تُشن ضد المدنيين الأبرياء. كما شهدوا الظروف المزرية لأولئك الذين يعيشون تحت تهديد وخوف مستمرين عبر حدودنا مع سورية. وأبرز كل من وكيل الأمين العام غريفيث والمفوض السامي غراندي ضرورة إبقاء سورية على رأس جدول أعمالنا الجماعي وتعزيز استجابتنا للأزمة الإنسانية المستمرة.

وتواصل تركيا تيسير عمل الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف، حيث تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين وتتحمل جميع العواقب الإنسانية والأمنية للنزاع السوري.

وتسعى الأمم المتحدة وشركاؤها جاهدين في جميع أنحاء سورية لتلبية مستويات قياسية من الاحتياجات في ظل ظروف صعبة. وتفيد الوكالات الإنسانية بأن مناطق الشمال الغربي تشهد ذروة تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، حيث يعمل النظام الصحي الهش بطاقته القصوى.

وفي الوقت نفسه، لا يزال تصعيد نظام الأسد للعنف يسفر عن سقوط أعداد متزايدة من الضحايا المدنيين ويؤدي إلى نزوح السكان بأعداد كبيرة منذ وقف إطلاق النار في إدلب. وأسفر الهجوم الشنيع على القوات المسلحة التركية في إدلب في ١١ أيلول/سبتمبر عن مقتل جنديين تركيين وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. ونشكر أصدقاءنا وحلفاءنا الذين أعربوا عن تعازيهم في ذلك الصدد. وسنواصل جهودنا للحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب.

وفي ظل الظروف الراهنة، تظل آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود الأداة الوحيدة لمساعدة ٤ ملايين شخص عالقين في الشمال الغربي. إنهم بحاجة ماسة إلى تلك المساعدة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك المعدات الطبية واللقاحات. وفي مناسبات عديدة في مجلس الأمن، أكد الكثيرون منا على الحاجة الملحة إلى الإبقاء على العمليات العابرة للحدود من أجل منع الآثار غير المباشرة لكوفيد-١٩ في المنطقة. وقد وصلت أكبر شحنة من اللقاحات إلى الشمال الغربي قادمة من تركيا، والتي تشتمل على ٣٥٠ ٠٠٠ جرعة، في بداية الشهر. ونهدف إلى زيادة إيصال لقاحات كوفيد-١٩ في الأسابيع المقبلة. ومن الواضح أن غياب الآلية في مثل هذا الوقت الحرج سيكون مدمرا.

لقد أشدنا جميعا باتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع في تموز/يوليه. وسيستمر ملايين الأشخاص الضعفاء في الشمال الغربي في الاستفادة من المعونة عبر الحدود لمدة سنة أخرى على الأقل. وبعد شهرين من اتخاذ ذلك القرار، أُحرز بالفعل تقدم هام فيما يتعلق بالوصول عبر خطوط التماس إلى الشمال الغربي على الرغم من كل الصعوبات المواكبة لتنفيذ هذه العملية.

وخلال الفترة بين ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر، نقلت ١٤ شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي ٦٠٠ طن من المواد الغذائية من حلب إلى سرمدا في إدلب. وتطلبت تلك العملية تقييما للمخاطر الكلية ومفاوضات مع مختلف الجهات الفاعلة. كما أنها أثبتت صحة شواغلنا فيما يتعلق بسلامة إيصال المساعدة عبر خطوط التماس في المنطقة.

وأود أن أذكر مرة أخرى بأن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يغطي البلد بأسره ويدعو إلى إحراز تقدم في الوصول عبر خطوط التماس في جميع أنحاء سورية. وفي هذا الصدد، سأكرر دعوتنا إلى القيام بعمليات عبر خطوط التماس في الشمال الشرقي، بما في ذلك إلى رأس العين وتل أبيض، حيث تشتد الاحتياجات ولكن لم يتم إيصال أي معونة إلى هناك حتى الآن. ونتوقع أن نرى إيلاء اهتمام مماثل لأضعف الفئات الذين يحتاجون إلى اهتمامنا الفوري في شمال غرب البلد وشمال شرقه، وكذلك في الجنوب الغربي، في درعا.

لن يتحقق السلام المستدام من دون مساءلة. ويواصل السوريون عاما بعد عام مواجهة انتهاكات وتجاوزات جسيمة على أيدي نظام الأسد والمنظمات الإرهابية. وقد حُرم عدد لا يحصى من الأشخاص من حريتهم في سورية، حيث ينتظر الكثيرون أخبارا عن أفراد أسرهم المختفين والمفقودين. وتتراوح الفظائع التي يرتكبها حزب العمال

الكردستاني/وحدات حماية الشعب وفرعه السوري، ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية، من الهجمات بالقنابل على المستشفيات والمدارس إلى تجنيد الأطفال إلى الاغتيالات وعمليات الاختطاف. إن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبونها تختبر ضمائرنا كل يوم.

وتضطلع الآليات المستقلة مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة بدور حيوي في ضمان عدم تجذر الإفلات من العقاب في سورية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويكشف أحدث تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة (A/HRC/48/70) عن صورة قاتمة للوضع في سورية، حيث يوثق التعذيب والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز وحدوث وفيات في الحجز والاختفاء القسري. وينبغي لنا أن نتابع توصياتها عن كثب وأن نسرع الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق المساءلة.

لقد عانى الشعب السوري عقدا من الخسارة والحسرة، لكنه لم يتخلى عن العدالة أو احترام حقوقه. ويجب أن نظهر تصميمنا على دعمهم على هذا الطريق. وعلى الرغم من الاتهامات الباطلة والأكاذيب الملفقة التي سمعناها للتو، فإن النظام لن يتمكن من التستر على جرائمه والتنصل منها. وعندما يحين الوقت، سيُحاسب النظام على الدمار الشامل والمجازر المنهجية التي ارتكبها في جميع أنحاء سورية.

وفيما يتعلق بالبيان المهين الذي أدلى به ممثل النظام السوري، أكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي. إن وجوده هنا إهانة لملايين السوريين الذين يسقطون ضحايا لجرائم النظام التي لا حصر لها. ولذلك، لن أعطي أهمية لاتهاماته الوهمية بالرد عليها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يعاني الشعب السوري معاناة كبيرة على مدى أكثر من ١٠ سنوات جراء واحدة من أخطر الحالات الإنسانية في العالم. وللأسف، يعاني الناس الآن أكثر من أي وقت مضى، على نحو ما أخبر به السوريون والعاملون في المجال الإنساني على حد سواء وكيل الأمين العام غريفيث خلال زيارته الأخيرة إلى سورية.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية سياسية وأدبية وأخلاقية خطيرة لمعالجة هذه الحالة المتردية. وكانت زيارة منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى سورية، التي مكنته من جمع معلومات مباشرة وتقييم الحالة الفعلية في الميدان، عملا جديرا بالترحيب. ومن البوادر المشجعة، وفقا لروايته، أنه شعر بالتفاؤل من المناقشات التي أجراها مع مسؤولي الحكومة السورية والتطورات اللاحقة في الميدان، بما في ذلك تنفيذ أول عملية إنسانية عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية منذ عام ٢٠١٧.

ونقدر كل الجهود التي بذلت لتحقيق ذلك، بما في ذلك الأعمال التحضيرية التي قامت بها الحكومة السورية والتعاون من جانب دوائر العمل الإنساني. والأهم من ذلك أننا نشيد بتفاني الجندي السوري الذي فقد حياته أثناء إزالة الألغام لتمهيد الطريق أمام القافلة الإنسانية. كما أن نقل المساعدات الإنسانية إلى درعا بالتعاون مع الحكومة السورية هي تطور هام أيضا.

وعلى نحو ما أخبرت به دوائر العمل الإنساني منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، فإن الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية مستمرة في التدهور. وثمة حاجة ملحة إلى المساعدة في مجال الإنعاش وتحسين توفير الخدمات الأساسية.

ويؤكد هذا أهمية التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الذي يدعو مجلس الأمن من خلاله جميع الدول الأعضاء إلى الاستجابة بخطوات عملية لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري. كما يشدد المجلس، من خلال ذلك القرار، على أن هذه الجهود يجب أن تشمل دعم الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والمأوى ومشاريع الإنعاش المبكر.

وفي ذلك السياق، نرحب ببيان منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ودعوته إلى زيادة مساعداتنا بشكل كبير في مجال الإنعاش المبكر.

ولكن من المخيب للآمال أن تستمر زيادة الاحتياجات الإنسانية في سورية، وفقا لبيانه، بينما يستمر انكماش التمويل. ويعني ذلك أنه يجب زيادة التبرعات المالية للأنشطة الإنسانية في سورية. ولكن هذا وحده لا يكفي.

وبالتالي يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى مشاريع الإنعاش المبكر والتعمير، فضلا عن التعجيل بها. ويجب الإنهاء الفوري والكامل للجزاءات الانفرادية التي لعبت دورا مضاعفاً في تفاقم الحالة الإنسانية يجب وقف نهب النفط والثروة السوريين. ويجب عدم تحويل المياه إلى سلاح. ويجب تيسير عودة اللاجئين والمشردين.

ويجب بذل المزيد من الجهود لضمان عدم استمرار حاجة السوريين للاعتماد على المساعدات الإنسانية. ويكمن الحل النهائي، بطبيعة الحال، في إنهاء النزاع والانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية غير المدعوة ودحر الإرهابيين وضمان وحدة سورية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ونأمل أن تسفر التطورات الإيجابية الأخيرة نتيجة للتنسيق والتعاون بين الحكومة السورية ودوائر العمل الإنساني عن مزيد من النتائج وأن تصبح عوضا لنهج المواجهة بالتعاون.

إن تلك القصة المؤثرة التي رواها وكيل الأمين العام غريفيث عن طفل سوري يبلغ من العمر ٤ سنوات مصاب بسرطان الدم وهو يخضع للعلاج في عيادة في ريف حلب لا تتوفر فيها الكهرباء أو المياه الجارية أو فرصة الحصول على الأدوية، ليست سوى مثال واحد على المشقة التي يواجهها الكثير من السوريين يوميا. ويجب ألا نترك هذه الأمة الفخورة وحدها ويجب علينا ألا نخذلها.

وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، مساعدة شعب الجمهورية العربية السورية وحكومتها في التغلب على التحديات التي يواجهانها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.